العرب
الإثنين 2021/11/22
السنة 44 العدد 12248

الجزائر ما زالت غير مستعدة لمواجهة الفرنسيين بماضيهم الاستعماري

حسابات سياسية ترهن مصير مشروع تجريم الاستعمار

يستمر عجز السلطات الجزائرية عن مواجهة فرنسا بماضيها الاستعماري، في ظل تواصل بقاء قانون تجريم الاستعمار كورقة حاسمة في دائرة المناورات السياسية بين الأحزاب المكونة للمشهد في البلاد، وهو ما يتعارض مع توجهات الشارع الجزائري.

صابر بليدي

الجزائر – لا يزال قانون تجريم الاستعمار حبيس أدراج الحسابات السياسية في الجزائر، ولا يترجم إلى حد الآن حقيقة الموقف الشعبي؛ فرغم أن المسألة تندرج في إطار الخلاف الأزلي مع الفرنسيين والخطاب المسوق للرأي العام خاصة في الآونة الأخيرة، ورغم المحاولات المتعددة التي بادرت بها قوى برلمانية في عدد من المناسبات، إلا أن المشروع لم ير النور، وهو ما يجسد رغبة خفية لدى السلطة الجزائرية في عدم إزعاج نظيرتها الفرنسية.

واستغلت حركة مجتمع السلم الإخوانية الأزمة السياسية المتصاعدة مع فرنسا للتلويح مجددا ببعث قانون تجريم الاستعمار، وتم إعداد وعرض وثيقة المشروع التي استقطبت عددا من نواب الكتل الأخرى، إلا أن مصيره لا يزال مجهولا إلى حد الآن، في ظل سكوت القوى الحزبية المهيمنة على البرلمان، الأمر الذي يوحي بأن المشروع مازال رهين الحسابات الحزبية الداخلية ولم يرتق إلى مستوى الموقف السياسي من الحكومة الفرنسية.

عبدالرزاق مقري

مواجهة الكيد الفرنسي لا تكون بالتصريحات بل بتجريم الاستعمار

ولا يستبعد متابعون للشأن السياسي الجزائري أن يكون مصير المشروع الحالي كمصير مشاريع قوانين سابقة، أعدت وعرضت داخل أروقة البرلمان، غير أن متاريس خفية عرقلت تجسيدها على أرض الواقع، مما يوحي بأن إرادة داخل السلطة مازالت غير مستعدة لمواجهة الفرنسيين بما يزعجهم من ماضيهم الاستعماري للبلاد.

ورغم ظهور محاولات سابقة من طرف نواب منفردين أو كتل حزبية، كما هو جار الآن من طرف حركة مجتمع السلم، إلا أن الحسابات والتوازنات السياسية مازالت هي الورقة الحاسمة في الملف، حيث تنظر الأحزاب المحسوبة على السلطة إلى مبادرة "حمس" بعين المناورة السياسية أكثر منها تعبئة البرلمان لصالح موقف ظل يترنح منذ عقود للرد على الاستفزازات الفرنسية خاصة في الآونة الأخيرة.

وألمح نائب من حزب جبهة التحرير الوطني، فضل عدم الكشف عن هويته، لـ"العرب" إلى أن "حركة مجتمع السلم تحاول استغلال الأزمة السياسية والدبلوماسية القائمة بين الجزائر وفرنسا من أجل رفع أسهمها الشعبية لدى الرأي العام، عبر اللعب على وتر حساس، وإحراج الأحزاب الداعمة للرئيس عبدالمجيد تبون، بعدما اختارت لنفسها موقع المعارض".

وصرح رئيس حركة حمس عبدالرزاق مقري بأن "حركة مجتمع السلم قامت بواجبها بإصدار قانون تجريم الاستعمار عبر كتلتها في المجلس الشعبي الوطني، وأنه تم إشراك جميع الكتل البرلمانية"، ودعا إلى "ضرورة تمرير مشروع قانون تجريم الاستعمار، لأن مواجهة الكيد الفرنسي لا تكون بالتصريحات فقط بل بتجريم الاستعمار وتعميم اللغة العربية في كل الإدارات وعلى ألسنة المسؤولين".

وأضاف "الرئيس الفرنسي من خلال إساءته للجزائر أراد خدمة اليمين المتطرف فقط، وما قام به إيمانويل ماكرون سينقلب عليه وستفشل مخططاته، وبلاده احتقرت 'الحركى' بعد الاستقلال وجعلتهم في الدرجة الثانية واعتقلتهم في المحتشدات واليوم تريد الاعتذار لهم. على فرنسا أن تعتذر لكل الجزائريين على جرائمها وتعوضهم وسنلاحقها حتى يتحقق ذلك".

ولا يزال الغموض يخيم على مصير المشروع المذكور في ظل الفتور الذي يميز مواقف الأحزاب المكونة للأغلبية داخل المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، وعلى رأسها جبهة التحرير الوطني التي دعت إلى "التريث" قبل الذهاب إلى إصدار قانون على هذا النحو، وهو ما ألب عليها مواقف الأحزاب والتنظيمات الأهلية المتحمسة للرد الملموس على ما تصفه بـ"الازدراء الفرنسي".

وردّ في هذا الشأن الرجل الأول في حزب جبهة التحرير الوطني أبوالفضل بعجي بحدة على "الانتقادات التي طالت حزبه بعد طلبه التريث في مبادرة تجريم الاستعمار التي قدّمتها حركة حمس"، وشدد على أن "جبهة التحرير لم ولن ترفض مبادرة تجريم الاستعمار، ولكن لكل حزب الحق في تقديم مبادرة خاصة أمام البرلمان، وأن منتقديه يرغبون في المزايدة باسم الوطنية".

ولفت إلى أن حزبه أول حزب سياسي في البلاد نادى بضرورة "سن قانون تجريم الاستعمار خلال العهدتين التشريعيتين 2007 ـ 2012 و2012 ـ 2017، ولم يكن يوما ما ضد فكرة تشريع قانون يجرّم الاستعمار الفرنسي، ولسنا ضد الفكرة ومن حق أي حزب سياسي تقديم مبادرة، لكن نرفض المزايدة، فلا يحق لأحد أن يقدم لـ'الأفلان' درسا في الوطنية، وأن السياسة الخارجية من صلاحيات رئيس الجمهورية وحده".

غير أن أمين عام أكبر أحزاب البرلمان الجديد تجاهل الموقف الذي اتخذه حزبه وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، لما أجهضا عام 2007 مشروعا مماثلا بإيعاز آنذاك من طرف رئاسة الجمهورية، التي كانت على ود مع النظام الفرنسي، ولم تشأ إزعاجه رغم أنه هو المبادر آنذاك بإصدار قانون ما يعرف بـ"تمجيد الاستعمار" بدعم من الرئيس نيكولا ساركوزي.

ويأمل منسق المشروع الحالي النائب زكريا بلخير توافق الكتل البرلمانية، بما فيها تلك المعروفة بتوجهاتها التغريبية الموالية لفرنسا، وذكر أن "كافة الأطياف السياسية في البلاد تدعم هذه الخطوة".

ولفت إلى أنه حتى "التيارات التغريبية الموالية لفرنسا لا نعتقد أنها ستقف أمام هذا المشروع؛ لأن الجزائريين تألموا كثيرا من الذهنية الكولونيالية الفرنسية، وأن الفارق هو حجم التفاعل مع المبادرة بين طيف سياسي وآخر، ولا أقول تيارات وإنما أشخاصا ونوابا يعيشون في ذهنية النظام السابق".

مطالب الشارع الجزائري تحرج السلطة

الدبيبة يترشح للانتخابات معولا على القضاء لتجاوز العراقيل القانونية

طرابلس – قدم عبدالحميد الدبيبة رئيس الحكومة الليبية المؤقتة الأحد، ترشيحه للانتخابات الرئاسية المقررة نهاية ديسمبر، عشية إغلاق باب تلقي طلبات الترشح للانتخابات.

وقدم الدبيبة أوراق ترشيحه داخل مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في العاصمة طرابلس وفق مشاهد مباشرة بثها التلفزيون الرسمي، وهو الأمر الذي توقعه مراقبون الفترة الماضية رغم المادة الـ12 من القانون الانتخابي الذي يمنعه من الترشح.

ويرجح هؤلاء المراقبون أن يستغل الدبيبة ثغرة عدم إعلامه بضرورة الاستقالة قبل انتهاء المهلة للطعن في المادة، وهو ما سيضع موعد الانتخابات على المحك من جديد، في حين ترى بعض المصادر أن القضاء قد يسقط المادة فقط وتجرى الانتخابات في موعدها دون إعادة القانون إلى مجلس النواب لتعديله.

وسيكون القضاء الليبي أمام اختبار صعب، لاسيما في ظل الاتهامات التي تحوم حول الدبيبة بشأن دفع رشاوى لتطويع الأمور لصالحه، مثل الاتهامات التي وجهت إليه أثناء حوار جنيف بشراء أصوات أعضاء ملتقى الحوار للتصويت لصالحه، وهو الأمر الذي نفاه وعمه رجل الأعمال الملياردير علي الدبيبة.

وليس الدبيبة المرشح الوحيد الذي يواجه عراقيل قانونية في ترشحه، حيث سبقه القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر الذي لم يعلن تنازله عن الجنسية الأميركية، حيث يمنع قانون الانتخابات مزدوجي الجنسية من الترشح، بالإضافة إلى سيف الإسلام القذافي الذي سبق وأن حوكم نهائيا، حيث يمنع القانون ترشح من تمت محاكمته نهائيا لأي جريمة.

ويأتي ذلك بعد أن أبدى الدبيبة رفضه بشدة قانون الانتخابات الذي أصدره البرلمان، معتبرا أنه "فصّل على مقاس أشخاص بعينهم، وحرم المواطنين من حق تقرير مصيرهم".

وشدد خلال زيارته لمدينة زوارة السبت على أنه "لن يسمح بالعبث التشريعي والقانوني، فمن أصول التشريع أنه شمولي وليس انتقائيا"، معبّرا عن أمله في أن "يكون القضاء في موعده التاريخي ليقول كلمته".

وقال الدبيبة إن "الليبيين مقبلون على انتخابات لا دستور فيها".

وتأتي تصريحات الدبيبة قبل نحو شهر على الموعد المقرر للانتخابات، التي ينظر إليها كإجراء مصيري بالنسبة إلى بلد عانى عشر سنوات من الصراعات وفوضى الميليشيات والسلاح.

ويرفض البرلمان الليبي تعديل المادة الـ12، التي تنصّ على ضرورة توقف المرشح عن ممارسة مهامه قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر، في حال وجوده في السلطة التنفيذية أو العسكرية، وهي المادة التي قد تحرم الدبيبة وآخرين لم يتركوا مناصبهم، من الترشح للانتخابات الرئاسية.

وقال عقيلة صالح رئيس البرلمان، في مؤتمر صحافي، بعد أن قدم أوراق ترشحه، "حضرت إلى مقر الهيئة الوطنية العليا للانتخابات في مدينة بنغازي، وذلك لتقديم المستندات المطلوبة للترشح لمنصب رئيس الجمهورية الليبية"، مضيفا أنه "لا مجال لفتح القوانين الانتخابية أو تعديلها"، مؤكدا أن القواعد القانونية للانتخابات عامة ومجردة ولم "تفصَّل على شخص".

ونفى صالح "تفصيل المادة الـ12 على أشخاص محددين"، مضيفا أن "المادة نصت على حرية الترشح لكل الليبيين، ولم توضع النصوص تفصيلا لأحد، ولا لإقصاء أو إبعاد أحد، والدليل أن المجتمع الدولي قبل بها".

وتابع أن المادة الـ12 نصت على توقف المرشح عن عمله لمدة ثلاثة أشهر "حتى لا يستغل المال العام في الدعاية الانتخابية"، مضيفا أنه "في الوضع الطبيعي على المرشح أن يستقيل من منصبه قبل الترشح، لكن نظرا لهذه الظروف المحيطة

عقيلة صالح

المادة الـ12 نصت على وقف المرشح عن عمله لمدة ثلاثة أشهر

ببلادنا، عليه أن يتوقّف عن العمل لمدة ثلاثة أشهر فقط".

وتقدّم السبت فقط سبعة مرشحين لمفوضية الانتخابات، عبر مكاتبها الثلاثة في كل من بنغازي وسبها وطرابلس، حتى الآن، وهم: عقيلة صالح وضو عبدالله بوضاوية وعلي بشير الزويك وبشير صالح ومبروك أبوعميد وعبدالمجيد سيف النصر ومحمد الهادي حتواش.

وأعلنت المفوضية رفض ملفي ترشح كلّ من مسعود الغري ومحمد الهادي حتواش، وذلك لعدم استيفائهما لشروط التقديم.

وحتى الآن، قدّم واحد وأربعون شخصا ترشحهم للانتخابات الرئاسية في ليبيا.

وتعتبر الانتخابات الرئاسية المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر، هي الأولى التي تُجرى بالاقتراع العام في ليبيا، وتأتي تتويجا لعملية سياسية شاقة ترعاها الأمم المتحدة، وسجل أكثر من 2.83 مليون من أصل سبعة ملايين ليبي للتصويت.

حركة الشعب تتراجع عن دعمها للرئيس التونسي

قيادات الحزب تطالب بتنفيذ قانون متعلق بالتشغيل يرفضه قيس سعيد

خالد هدوي

تونس – غيّر حزب حركة الشعب (ناصري) في تونس موقفه من مساندة القرارات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، حيث طالب بضرورة تنفيذ قانون يتعلق بتشغيل أصحاب شهادات جامعية طالت فترة بطالتهم، في خطوة تعكس حسب المراقبين فشل قيادات الحزب في التقرب من قيس سعيّد الذي يرفض التعامل مع منظومة الأحزاب السياسية في البلاد.

واعتبرت حركة الشعب التي يتبوأ زهير المغزاوي منصب الأمين العام فيها، أن "القانون عدد 38 قانون من قوانين الدولة وجب أن يُنفذ".

ودعت في بيان صادر عنها نشرته بصفحتها على فيسبوك الحكومة إلى "مباشرة إصدار الأمر الترتيبي المتعلق بالقانون المذكور بعيدا عن استحضار كل الخلفيات والحسابات السياسية التي رافقت صياغته والمصادقة عليه"، مذكّرة بأنها كحركة صاحبة المبادرة التشريعية التي أفرزت القانون.

وطالبت الحركة الحكومة بـ"مباشرة العمل على حلحلة كل الملفات ذات العلاقة بالتشغيل الهش وملف المفروزين أمنيا على خلفية نشاطهم النقابي والسياسي في الجامعة والدكاترة المعطلين عن العمل" محمّلة الدولة "مسؤولية إدماج قوة البلاد الشبابية في المساهمة في بناء تونس الجديدة وإيقاف نزيف تحويلها إلى فريسة سهلة لعصابات الهجرة السرية والإرهاب والانحراف".

وذكّرت بأن "حركة الخامس والعشرين من يوليو التصحيحية كانت بالأساس استجابة لمطالب الشعب المنادية بدور الدولة الاجتماعي الذي تم تغييبه لفائدة دوائر الفساد ومجاميع الريع والرأسمال الطفيلي" وبأن "استعادة الدولة لدورها في التنمية هي مقياس نجاح أو فشل كل فعل سياسي مستقبلي".

وترى أوساط سياسية أنه يوجد ارتباك سياسي داخل الحزب، يتجسد خصوصا في كيفية أخذ القرارات والمواقف، حيث يعبر كل طرف عن آراء مناقضة لآراء غيره، كما أن الحركة بعد أن كانت تمني النفس بالتقرب من الرئيس سعيد وتدعمه تراجعت عن ذلك بعد رفض الرئيس التعامل مع الأحزاب.

وأفاد المحلل السياسي نبيل الرابحي بأنّ "الحركات القومية في الأصل غير ملتزمة بالفكر الناصري أو القومي، وتعتبر مارقة عن هذا الخط"، وقال "حركة الشعب لديها عدة مواقف يعبر عنها قادتها، على غرار زهير المغزاوي وسالم الأبيض وهيكل المكي، وغيرهم".

وأضاف لـ"العرب"، "الحركة في مخاض سياسي عسير وموضوع الانضباط مطروح داخل الحزب، وهناك تناقض في المواقف، وإلى حد الآن مازالت هذه الحركة لم تنضج".

وتابع الرابحي "قياديو الحركة يطالبون بتنفيذ قانون 38، لأنهم هم من دافعوا عنه في البرلمان ورئيس البرلمان راشد الغنوشي قام بمناورة سياسية حينها، لذلك تعتقد حركة الشعب أن القانون نتاج لمجهودها السياسي".

وقال "كانوا يعتبرون أنفسهم قريبين من الرئيس سعيد وأفكاره، لكن اليوم تغيرت المواقف، لأن قيس سعيد يرفض منظومة الأحزاب برمّتها، وما سيحدث لحركة الشعب هو ما حصل للوزير السابق والقيادي في التيار الديمقراطي محمد عبو الذي تدخل سابقا لتفعيل الفصل 80 من الدستور".

الحسابات السياسية تفرض مراجعة المواقف

واستطرد "هؤلاء لم يجدوا نصيبهم من الكعكة التونسية، والرئيس سعيد ينشط خارج فلك الأحزاب السياسية".

نبيل الرابحي

قيادات الحزب كانت تعتبر نفسها قريبة من أفكار الرئيس سعيد

بدرالدين قمودي

الحياة السياسية لا تستقيم إلا بإشراك الأحزاب في القرارات

ويبدو أن الحزب وجد نفسه معزولا في زاوية سياسية، حيث لم تجد مساندته للرئيس سوى الصدّ والرفض، لأن قيس سعيد يدعو إلى القطع مع منظومة الأحزاب التي فشلت في إدارة الشأن العام وأفرزت مشهدا منقسما تحكمه الولاءات والمصالح السياسية.

ولئن أكدت قيادات الحزب مواصلتها دعم مسار قرارات الخامس والعشرين من يوليو الماضي فإنها عبرت عن اختلافها مع الرئيس سعيد في بعض القرارات، مع الاستمرار في مساندة القرارات الصائبة.

وجدد القيادي بالحركة هيكل المكي في تدوينة على صفحته الرسمية في فيسبوك تأكيده على أن قيس سعيد مازال قائد هذه اللحظة والمنعطف الكبير في تاريخ تونس"، مستدركا "الخامس والعشرون من يوليو فرصة سنحميها ولو من قيس سعيد".

وأكّد المكي أن "صوت حركة الشعب سيكون عاليا في وجه أي انحراف بالخامس والعشرين من يوليو"، معبرا عن "رفضه لما سمي مشروع البناء القاعدي لرئيس الجمهورية" قائلا "نحن متخوفون كبقية الشعب التونسي".

وبدأ موقف حركة الشعب المساند والداعم بصفة كلية لإجراءات قيس سعيد يتطور في اتجاه التحذير من جمع السلطات والانفراد بالحكم واعتبر أن ذلك هو الخطر الداهم الذي يهدد البلاد، وهو ما عبر عنه القيادي في حركة الشعب سالم الأبيض.

وقال القيادي في الحركة بدرالدين قمودي "نحن ندعم مسار الخامس والعشرين من يوليو بكل ما يعنيه من أبعاد اجتماعية للدولة ومحاربة الفساد ومراقبة المنظومة القانونية".

وأردف قمودي "سندعم موقفنا بأن الحياة السياسية لا تستقيم إلا بإشراك الأحزاب".